الوظيفية وتحولات البنية في رسالة سيبويه

الدكتورة: دليلة مزوز
قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخَّـص:

ينهض المقال على فكرة مفادها أن ما جاء به سيبويه في رسالته من قضايا تخص اللغة عموما والنحو خصوصا، مفتوح على قيم وظيفية تداولية متعددة، ذلك أن هذا التصنيف والتحليل مؤسس على استقراء واستدلال في المدونة اللغوية العربية التي تشمل كلام العرب شعرا ونثرا.

إذ عمد سيبويه إلى مدارسة كلام العرب تقعيدا واستعمالا ليستخلص منها الأبعاد القيمية التداولية. فالعربي وضع لمعانيه كلمات تمثلت في التقسيم الثلاثي: اسم وفعل وحرف، ثم ضبط هذه الأصناف بمجار ثمانية تفسر حالات المتكلمين ومقاصدهم أثناء تواصلهم.

إن حضارة الكتاب تعكس قيما لسانية تواصلية تترجم التفكير اللغوي لأهل العربية، وتبين قدرتهم على صوغ الكلام وفق منطق توافقي يجمع بين ما تجود به قريحة العربي، وما تحمله بنيات اللغة من معاني متعددة .

الكلمـــات المفتاحيـــة: الوظيفية، رسالة سيبويه، الإسناد، المجاري الثمانية، الأبواب السبعة.

Résumé

L'essai sur l'idée selon tout ce qu'a apporté sibawaih par ses problématique relatives au langage en général , et à la syntaxe en particulier , se base sur de différentes valeurs pragmatiques , d'où vient cette classification et analyse fondés sur l'indication et l'inférence à l'héritage et au patrimoine linguistique arabe par ces deux branches : poésie et prose.

Sibawaih a inspecté la langue arabe et en a conclu à des dimensions de valeurs pragmatiques , et de son coté, el azali a mis en place une évolution faite de trois éléments : le nom , le verbe et la perticule, puis il a identifié ces catégories par huit contextes qui expriment l'état du locuteur et ses buts lors de comminication.

Abstract :

This article deals with Sibawayh issues concerning the language in general and grammar in particular in terms of its various pragmatic functions. This clasification and analysis are based on the induction and inference of the Arabic linguistic corpus, including poetry and prose.Sibawayh studied the Arabic language in order to infer the dimensions of its pragmatic values. The Arab used a tripartite division : the noun, the verb and the preposition and adjusted these varieties to be used in communication. This book reflects the linguistic and communication values, showing the Arabs thinking and their ability to formulate speech according to the logic of compromise, combining their talent and the various meanings of this language structures.

1. أقسام الكلم – أول بنات الكلام عند سيبويه:

تبنى سيبويه منهجا معرفيا شاملا في نظرية الرسالة[1] التي وزعها على سبعة أبواب نحوية، هي خلاصة ما في النحو العربي من تقعيد واستعمال، إذ تقوم هذه الأبواب على أسس علمية منتظمة تنطلق من باب الكلم الذي وسمه سيبويه بالعلم، وهو إدراك نحوي وظيفي. يتجدد في ثلاثة مسارات لغوية لها ما يفسرها على مستوى التجريد. فعلمه بالكلم يتلخص في أنه "اسم فعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع".[2]

لقد أشار للاسم بدلالة العموم دون أن يحده، وترك المجال للمتصورات، وإنما اكتفاؤه بهذا التصنيف اللغوي الذي يلخص فيه ما في الكون من موجودات، إنسان وحيوان وجماد، لأنه فصل الحديث فيه في ثنايا الكتاب، وعمد إلى الاستعمال اللغوي وبسط منه أمثلة كثيرة على الرائي أن يتبينها ويدرك خصائصها، ثم إن هذا الإلماح التمثيلي "موسوم بأقصى درجات التجريد والتمثيل الشكلي".[3]

أما الفعل فقد خصه بتعريف وظيفي للبنية والزمن اللذان يتوسعان بحكم الانتظام في التركيب، وتتولد عنهما بنيات اشتقاقية كثيرة وأزمنة متعددة. فالأزمنة الثلاثة التي أشار إليها سيبويه هي إطار نظري تصنيفي مبدئي.

أما الحرف فقد وصفه سيبويه بالإشارة إلى قسميه الاسم والفعل، وجعله عنصرا تابعا لهما، يتصف بصفاتهما، ويوجدان فيه.

لقد تبين الغرض من تصنيف سيبويه القائم على أساس الاختلاف والتقابل فما يفيده الاسم لا يفيده الفعل والحرف، وكذلك شأن الفعل والحرف، فكل منها وجد لوظيفة دقيقة تتحدد بعد صياغة البنية الشكلية، كما ترمي إلى ضبط مقاصد الكلام في ثلاثة اتجاهات.

إن أغراض سيبويه كانت واضحة، تجلت في وضع خطوات المنهج النحوي المتسم بالتصنيف والوصف وبيان الوظيفة، كما أنه وضع المنطلقات النظرية وعلى النحوي الامتثال إلى قيودها وأحكامها.

فالكلمة العربية تتأسس من ثلاثة محاور، يدور المعنى فيها وحولها ويستقر القصد عندها. ثم إن هذه الأجزاء "لا تتبلور خصائصها ومعالمها النحوية إلا في النظام، حيث يقع إنجازها وبناؤها".(4)

2. الإعراب إجراء وظيفي:

تتوزع المجاري الثمانية لتشكل نماذج تركيبية متناسقة، فالضم والفتح والكسر جاريان في الحروف، وبعض الأسماء والأفعال. والنصب والرفع والجر، جاريان في الأسماء وهي من علاماتها على الرغم من تشابكها وتفرعها، فهي تنتظم في وظائف لتحقق هدفا واحدا وهو قصد المتكلم.

فالذي يميز نماذج سيبويه في رسالته هو الأخذ بالاستعمال اللغوي، ثم تجريده باعتماد قواعد ضابطة، وعلى هذا جاءت أحكامه على نوعين: حكم الأصل نحو: علامات الإعراب والبناء؛ إعراب الاسم والفعل المضارع، وحكم الفرع المحمول على الأصل نحو: حمل فعل الأمر على الأسماء المبنية، وحمل الفعل المضارع على الأسماء في الإعراب.

فالأحكام في هذا الباب جاءت واضحة مفسرة ومباشرة، تراوحت بين التخصيص والتعميم لا سيما في باب مجاري أواخر الكلام.

إنه نظام شكلي موازي، ينهض على توجيه الكلمة وضبط المعنى، وإرساله عبر الكلام.

وهو أيضا نظام "علاماتي تفسيري، يتميز بالحركة الفاعلة التي تعمل دوما على نقل المعنى من داخل التركيب إلى خارجه، بعد انتقال الأثر من أول الكلمة إلى آخرها".[5] إنه يعلن ميلاد المعنى بعد ائتلاف الألفاظ.

فالحركات الإعرابية ذات أبعاد وظيفية ألمح إليها سيبويه، تعمل على تنظيم الكلام وترتيب عناصر الجملة، وتبيين أنواعها وأصنافها، وتحديد مقاصدها وأغراضها، إنها تقبض أعناق المعنى اللامنتهي، وترتبط بالعامل الذي لا يمكن أن تخرج عنه في عملها. يقول سيبويه: "وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فعله فيه من العوامل".(6)

إن وصف سيبويه لظاهرة الإعراب لا ينفصم عن مبدأ الطبيعة القائمة على ثنائية الأصل والفرع، والثابت والمتحول، فهو يعلن عن أساسيات النظام اللغوي الذي سيعمد إلى شرحه بأمثلة الاستعمال اللغوي في ثنايا الكتاب.

ولعل السبب الذي دفعه إلى انتقاء مثل هذه الأبواب ليبثها في مقدمة الكتاب هي أنها الأصول العلمية المبدئية للنظرية النحوية العربية، فالنظر النحوي يقوم على أساس الكلمة ومجراها وعلاقاتها، وضوابط اللفظ بالمعنى فيها، وتحرك المقصد وارتباطه بهذا كله.

فالوظيفة الإعرابية تنشأ من نوايا المتكلم، وتتوجه إلى إبرازها والإعلان عنها عن طريق التأليف من أصغر الأشكال إلى أكبرها. وهي باب من أبواب التوسع في الكلام، إذ تجمع بين خاصيتين هامتين هما: الاختزال الشكلي والاسترسال المعنوي. المبين في الأبواب الآتية: باب المبتدأ وباب الخبر، وباب الفاعل، وباب الفعل المضارع، وباب الصفة، كلها مرفوعات تحمل إشارة الرفع، ولكنها تختلف من باب إلى آخر في الوظيفة بخاصة، ذلك أن الشكل العام لا يكاد يفترق كثيرا لاسيما بين الخبر والصفة، لأن سمات الكلمات السابقة تندرج ضمن الاسم، أما من حيث الدلالة فإن البناء الكلي للجملة يختلف من جملة اسمية إلى جملة فعلية، ويظهر هذا الفرق أيضا داخل الجملة الاسمية ذاتها أو الفعلية بورود ضوابط شكلية نحو: الموقع أو النوع أو العدد، بالإضافة إلى التنويعات السياقية التي يلونها موقف المتكلم وحضور المتلقي.

فالرفع أصل في الكلام، يوحي بابتدائيته، وهو سمة أكثر الأبواب النحوية، وهو "أول الإعراب لأنه سمة الفاعل والمبتدأ ومضارعهما".(7)

ويرى ابن جني أن الرفع أصل يتفرع عنه النصب والجر، ويفرد "أن الاسم في حال الرفع لا إعراب فيه لأنه بداية وأصل ووجد الأصل مرفوعا".(8)

3. المسند والمسند إليه علاقة وظيفية خالصة:

إن حديث سيبويه عن هذه الثنائية في الكلام، حديث عن علاقة ذهنية تتحقق قبل صوغ الكلام وتشكيله باللفظ، فالإسناد جوهر النحو العربي، ذلك أنها علاقة تأسيسية مركزية تقوم عليها كل التراكيب العربية، وتشتد بها، فالإسناد مطروح على عدة مستويات، مستوى الجملة الاسمية، ومستوى الجملة الفعلية، ثم نقطة التعالق بين هاتين الجملتين للتوسع في الكلام.

فالإسناد عند سيبويه هي علاقة محورية تأسست بين عنصري الجملة: المسند والمسند إليه، وهو تقييد للثاني، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بد".(9) ثم إنه وصف في كل الكتاب بالإخبار وهذا ما بينه السيرافي في شرحه للكتاب عارضا وجوه الإسناد يقول: "فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه وذلك على وجهين: فاعل وفعل كقولك: قام زيد ، وينطلق عمرو. واسم وخبر كقولك: زيد قائم، وإن عمرا منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه".(10)

تعكس هذه الأوجه الأربعة سياقات الكلام وتنوعه، واختلاف المعنى من شخص إلى آخر، وتفسر عملية التواصل بين المتكلم والسامع. "طرف عالم /عارف/ متكلم، وطرف جاهل /غير عارف/ سامع".(11)

إذ يتوجه الطرف الأول بالوصف والتحليل الوظيفي إلى الطرف الثاني لينقل المعلومة الجديدة إليه عن طريق المسند (الفعل والخبر)، وهما عنصران يأتيان في مرتبة ثانية من حيث الموضع التركيبي، أما أهميتها فإنهما لا يمكن الاستغناء عنهما، فالفاعل يحتاج إليه الفعل ويعقد معه جملة، والمبتدأ يحتاج إلى الخبر ليفسره. فسيبويه يرى في المسند والمسند إليه جزئين يشكلان كلا

واحدا. يقول: "المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والذكرة قبل المعرفة".(12)

يحمل هذا النص ملمحا وظيفيا مفاده أن المبتدأ عنصر مجهول، نكرة، لا يتضح مراده إلا بالإخبار، فهو بمثابة العدد واحد الذي لا يستغني عن بقية الأعداد، وكالنكرة التي تبقى غامضة لمستعمل اللغة. فالكلام يبدأ غامضا مستغلقا وتأتي عناصر مرتبطة لاحقة تزيل الغموض والاستغلاق نحو الخبر والفعل.

إن هذه الرؤية النحوية تفسر ما في الكون من ثنائية، جاهل/عالم، عالم الغيب/عالم الشهادة، مجرد/محسوس....

وتعمل على الإحاطة بكل ما يجول في فكر الإنسان العربي الناظم للغة العارف بأسرارها.

لقد عمل النحاة وعلى رأسهم سيبويه على رصد كل المستويات التركيبية التي تترجم الحالات النفسية والفكرية للمتكلمين. وظفروا من خلال تنويع الوظائف واختلاف المواضيع على عديد الأنماط التي تفسر التراكيب المبنية للمعلوم، والتراكيب المبينة للمجهول، ويتحكم في توليدها الفعل الذي يتمتع بقوة العمل والتأثير، وبيان هذه الأنماط فيما يلي:

1. **النمط الأول:** فعل + فاعل + مفعول به ← قرأ الأب الجريدة.
2. **النمط الثاني:** فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 ← أعطيت الناجح جائزة.
3. **النمط الثالث:** فعل + فاعل + مفعول 1 + مفعول 2 + مفعول 3 ← أعلمت الطالب الامتحان قريبا.

وتتحول البنية في المبني للمجهول لتضاف إليها أنماط أخرى هي:

4. **النمط الرابع:** فعل مبني للمجهول + نائب فاعل ← كتب الدرس.

5. **النمط الخامس:** فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان ← أعطي الناجح جائزة.
6. **النمط السادس:** فعل مبني للمجهول + نائب فاعل + مفعول ثان + مفعول ثالث ← أعلم الطالب الامتحان قريبا.

فالمعنى مختزن في المسند والمسند إليه، وتقوم تحولات البنية بإخراجه، فيظهر أثره في تنوع التراكيب وتعدد الأنماط. ثم إن قوة التركيب المبني للمجهول تكمن في الحذف والنقل والتعويض "فهذا المعنى الوظيفي رهين نوع المعنى الذي يختزن في الفعل العامل".(13)

لا يجد سيبويه –عند تفسيره لبعض تراكيب المبنى للمجهول– فرقا بينهما وبين التراكيب المبنية للمعلوم نحو: ضربت زيدا وضرب زيد. "وذلك لأن بنية كلا التركيبين واحدة من حيث الوظيفة التي تقوم بها العناصر التركيبية".(14)

غير أنه لم يجعل الضابط المعجمي معيارا لهذا التحليل وبذلك " فالتعدية جاءت عنده بالنظر إلى السطح بتعبير حديث، ولم تكن تنصب على العمق، وتحديدها يعتمد التركيب ولا يعتمد ما قد ينسب من خصائص معجمية إلى الفعل".(15)

7. الضوابط الوظيفية للتعدية عند سيبويه:

ينظر سيبويه إلى التعدية نظرة تركيبية دقيقة، ويستند في ذلك إلى ضوابط التركيب، ويفصل بين ما هو تعدي حقيقي، وتعدي غير حقيقي.

فأما التعدي الحقيقي فقد بين شروطه فيما يلي:

1. **<u>الفعل هو الذي يفسر التعدية</u>** ويصفها بالوقوع المعنوي، يقول: "فإذا قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك:

ضرب زيدا عبد الله، لأنك أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما. ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ...". [16]

فإذا تعلق الفعل معنويا مع الاسم المنصوب، صار تعديا مباشرا مثلما هو مبين في المثال الذي ساقه سيبويه: ضرب عبد الله زيدا إذ أن الضرب وقع من عبد الله على زيد على وجه الحقيقة. وقد أحسن ابن عصفور وصف هذه العلاقة عندما عرف المفعول به، فقال: "ما كان محلا للفعل خاصة".[17]

2. **القصد وتوجه الدلالة**: إذ ارتبطت التعدية في التركيب بقصد المتكلم، وعكس هذا المقصد تآلف العناصر الوظيفية وتظافر القرائن، نحو: قرينة الرتبة، و قرينة الإعراب، و قرينتا التعدية والإسناد وغيرهما...

3. **الإسناد**: وقد بينه سيبويه بعدة مصطلحات منها: الجري، والاشتغال، والإرادة، إذ تقديم المفعول به لم يذهب بأثر الفاعل، بل بقي متعلقا بالفعل.

ويبدو أن مدار الحديث هنا هو المفهوم العلائقي للوظيفة من حيث ارتهانها بطرفين أو أكثر نحو: علاقة الفعل بالمفعول،[18] وقد عبر عنها الاسترابادي بالمعاني النحوية في الفاعلية والمفعولية والإضافة.[19]

4. التعدية وتعدد الوظائف النحوية:

تمثل التعدية بابا واسعا من أبواب النحو الذي تتلاقى فيه كثير من الوظائف النحوية نحو الفاعلية، والمفعولية، والحالية، والظرفية، والتمييز، والملابسة، والمعية.

هذه المنصوبات المختلفة يتصفحها سيبويه، ويسعى لتعليل كل منصوب، فهذا المفعول لأجله نصب تمييزا له عن بقية الأسماء حتى يعرف السبب والعلة التي من أجلها وقع الفعل، وقد شبهه بنصب التمييز. [20]

أما الاستثناء فهو من صنف المنصوبات التي يتعدى إليها الفعل بواسطة وهنا تعدى بأداة الاستثناء "إلا" التي تحمل معنى الاستثناء وتعوض الفعل "استثنى". ووظيفة هذه الأداة هي الدلالة على اطراح جزء من حكم الكل[21] مثلما يرى الخليل. فلو حاولنا استبدال الأداة بفعل لتبين لنا معنى كلام سيبويه: "ان يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما".[22]

ومن ثم جاء تبرير مساواة سيبويه بين المفعول معه والمفعول به منطقيا، لأن المفعول به في هذا الباب في معظمه مفعول به تعدى بحرف الجر. يقول: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به".[23]

ومن أمثلة ذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. فالمعنى الذي نستخلصه من هذين التركيبين هو: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها. فالنصب أحدثه الفعلين صنعت وتركت "وأن الواو هنا لم تمنع نصب الفعل الذي قبلها للاسم الذي بعدها".[24]

ومن الأمثلة التي تدل على أن المنصوب بعد الواو مفعول به: مازلت وزيدا، أي مازلت بزيد حتى فعل[25] ويمكن تأويله أيضا بقولنا: مازلت أحث زيدا، واستوى الماء والخشبة أو بالخشبة، فالفعل استوى تعدى إلى مفعول به هو الخشبة، ودل أيضا على أن الماء كان في المستوى نفسه مع الخشبة. ويمكن اعتباره مفعولا به من جهة اللفظ، ومفعولا معه من جهة المعنى، "فالواو التي بمعنى مع قد ربطت بين الخشبة والماء في الحدث والزمان وهو الاستواء في الماضي، في حين قام الفعل بنصب الاسم عن طريق الواو".[26]

يقول ابن عصفور: "يأتي المفعول معه بعد الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى مع المضمن معنى المفعول به، وذلك نحو قولك: ما صنعت

وأباك، ألا ترى أن الواو بمعنى "مع". الأب في المعنى مفعول به، كأنك قلت: ما صنعت بأبيك".[27]

فالفعل ذو دلالات مفتوحة على الوحدات الوظيفية، إنه يُكّون علاقات متعددة مع الاسم، يحمل إليه الحدث والزمن، ويعطيه الاسم المحل والوظيفة والمعنى الذي لا يكتمل إلا به، فهو العنصر المركزي في التركيب وعملية التواصل، والمتكلم موجه التركيب إلى القصد الذي يريده، فيحمل الاسم وظائف متعددة تفسر أغراضه وتوجهه. مثلما يعمل على مراقبة التركيب ويحفظ نظامه وتوازنه إذا وقع تغيير في بنية الفعل أو الاسم.

5. الجملة الاسمية وتحولات البينية:

تمثل الجملة الاسمية مجالا واسعا ومفتوحا على المعاني الوظيفية؛ فهي تحقق الإسناد، والإعراب والعمل، ويمثل الرفع أرقى درجات التسمية وأصلا من أصولها كما يرى سيبويه نحو: عبد الله منطلق، والرفع مجال اختص به الإسناد وتبين فيه العمل في أوضاعه المختلفة مجردا ومسترسلا مع النواسخ التي تضيف بعدا زمنيا ووظيفيا للاسمين المتلازمين/المبتدأ والخبر. ويخضع الخبر في هذا المجال الاسمي إلى عديد التحولات نحو: أن يكون اسما مفردا، أو جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة ظرف زمان وظرف مكان أو جارا ومجرورا. أما المبتدأ فالصفة الغالبة فيه أنه ركن قار لا يتغير، لأن المعلومة فيه ثابتة ذات معرفة سابقة عند المتكلم والسامع، ويبقى الخبر محل الفائدة، ويحمل شحنات المعنى المختلف ليفيد به السامع.[28]

6. الجملة الاسمية والجملة الفعلية مجال نحوي واحد:

يساوي سيبويه بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من حيث المواضع وعدد الوحدات الوظيفية، فالفعل لا يستغني عن الاسم فكذلك المبتدأ

لا يستغني عن الخبر لوضوحه به، إذ لا يمكن تشكيل جملة دون استكمال طرفي الإسناد، فالثنائية هنا ضرورة لغوية بل كونية ملحة يفرضها الاستعمال اللغوي، وهي تعكس عملية التواصل اليومية التي تحدث بين المتكلم والسامع.[29] وفي الكتاب يبدو هذان الطرفان نموذجيان على علم واسع باللغة وقوانينها، واللغة تسعى من خلالهما فيما عرضه سيبويه إلى النمذجة.

نلحظ من خلال النماذج التي عرضها سيبويه في باب المسند والمسند إليه ضوابط عامة تنتقل من الاستعمال إلى التجريد والتعميم، فهو وصف دقيق لواقع لغوي ينحو أن يكون قانونا أبديا للغة العربية، فالبنيات المعروضة للتحليل تتحرك في مجال واسع تنتقل فيه الاسمية إلى جملة فعلية، ثم تتفرع عنها بنيات كثيرة هي أقرب للفعلية منها للاسمية، ولعلنا نظفر برأي خفي أراد سيبويه أن يبثه ويجعله قانونا عاما وهو أن الجملة الاسمية أصل والفعلية فرع عنها، ويبرر هذا بقانون التحويل الذي تحقق عن طريق دخول عناصر وظيفية فعلية تختلف في قوتها، وفي دلالتها عن الحدث والزمن، نحو: عبد الله منطلق. [30]

وإذا أردت تغيير وظيفة المبتدأ إلى وظيفة المفعول به، فقلت: رأيت عبد الله منطلقا، فحصل عندك مفعولان هما: "عبد الله" و"منطلقا" وتعلق المكون الاسمي: عبد الله منطلق بـــ "المكون الفعلي: "رأيت" وكذا التركيب الآتي: مررت بعبد الله منطلقا. فانفتاح البنية على النصب والجر وهما فرعان للرفع، كما أن الجملة الفعلية فرع عن الاسمية وهنا يتحقق التقابل والتوازي بين تركيبين أساسيين في الكلام العربي، التركيب الاسمي والتركيب الفعلي. وقد تتحول الجملة الفعلية الموسعة إلى جملة اسمية تتصف بزمن مقيد بدخول

"كان" عليها نحو: كان عبد الله منطلقا. وهنا تقابل آخر بين الفاعل والمبتدأ والخبر والمفعول به.

فإذا أعدنا ترتيب البنيات السابقة فإننا نلحظ ما يلي:

1. عبد الله منطلق.
2. رأيت عبد الله منطلقا.
3. مررت بعبد الله منطلقا.
4. كان عبد الله مطلقا.

رجوع البنية الرابعة إلى البنية الأولى الأصل، مع اختلاف في الموضع الإعرابي، فالمبتدأ والخبر في ج (1) وردا في حالتهما الأصلية وهي الرفع، وورد الخبر في ج (4) منصوبا لتعلقه بالناسخ "كان"، أما ج (2) وج (3) فإنهما حالتان للنصب والجر اللتان تحدثان في الجملة الفعلية. ولعل الذي نظفر به أيضا أن البنية في ج (4) اتصفت بما يلي:

1. انفتاحها على الزمن الماضي الممتد.
2. الإبقاء على الموضع الإعرابي للمبتدأ.
3. انفتاح الخبر على النصب الذي يعد بابا واسعا وركن توسعة يفسر المبتدأ المرفوع والمتعلق بـــ "الناسخ كان" إذ يجعل سيبويه هذا التركيب مساو للتركيب المتعدي من بنية فعل + فاعل + مفعول به.

7. المنحى الوظيفي في باب الاستقامة من الكلام والإحالة:

يعرض لنا سيبويه في هذا الباب أضربا من الأمثلة التي تفسر ما يتداول بين الناس من مستويات الكلام تعكس تفكيرهم وقدرتهم على الاستعمال اللغوي مع اختلافات كثيرة في طريقة التداول يتخللها الصدق والكذب. وقد ساق لنا خمسة أنواع للكلام نبينها في الأمثلة الآتية:

1. المستقيم الحسن نحو: أتيتك أمس.
2. المحال نحو: أتيتك غدا.
3. المستقيم الكذب نحو: حملت الجبل وشربت ماء البحر.
4. المستقيم القبيح نحو: قد زيدا رأيت.
5. المحال الكذب نحو: سوف أشرب ماء البحر أمس.[31]

هنا وصف لكل ما يدور على ألسنة الناس ويعكس سلوكاتهم وطبائعهم فمن صادق سوي مدرك لقوانين اللغة، إلى جاهل بضوابطها إلى كاذب "فالمنوال النحوي الدلالي الذي عرضه سيبويه في هذا الباب يتناول بالتقصي ضروب التركيب والعلاقات الدلالية، وكذا ضروب المتكلمين والسامعين".[32]

فالمعيار المعروض هنا دلالي تركيبي؛ فأما كونه دلاليا من جهة عرض فكرة الكلام ومحتواه على العقل والواقع، فمنه ما يطابقهما ومنه ما يتعارض معهما، فأما (ج1) ففيه تحقق صدق المعيار بشقيه الدلالي والتركيبي، وأما (ج2) ففيه تعارض زمني بين زمن الفعل الذي يرتد إلى الماضي وظرف الزمان "غدا" الذي يحمل دلالة الاستقبال، وما بين حدث وقع في زمن مضى وانتهى، وقصد لا يمكن تحقيقه بين عنصرين متنافرين في الزمن.

وأما (ج3) فإن استقامة التركيب لا تلغي استحالة الحدث وهو حمل الجبل، وشرب ماء البحر. وفي (ج4) فإن المتكلم هنا يعكس عجزا كبيرا في معرفته باللغة، وقد يكون الشخص من الأعاجم فجهله باللغة لا يتجاوز حدود المعجم. ويرجع أن المتكلم أراد بث فكرة الاحتمال في رؤية زيد، ولكنه لا يحسن التعبير عن فكرته كما يتطلبه قانون اللغة.

وأما (ج5) فقد جمع فيه المتكلم بين التركيبين (ج2) و(ج3) بإضافة عدة عناصر زمنية نحو: سوف، وأمس إلى التركيب الموصوف بالمستقيم الكذب: أشرب ماء البحر. أحدث ارتباكا كبيرا في صيغة التركيب ومعناه.

وتصويب الجملة يكون بإبعاد العنصرين الأخيرين منهما "البحر" و أمس" فتصير الجملة مفتوحة على زمن الاستقبال وتفسر حدث الشرب.

وعليه فإن سيبويه أورد وصفا دقيقا لواقع لغوي وبّين لنا أصناف المتكلمين، ووضع بين أيدينا عدة معايير لضبط الكلام وتمييز صحيحه من فاسده وهي: معيار الصدق والكذب، ومعيار الضبط النحوي، وثالثها: معيار الضبط الدلالي. ومن ثم نخلص مع الوظيفيين إلى أن الربط في التركيب العربي يحكمه التآلف بين عناصر التركيب والسياقات المحيطة بها. "فالروابط البنيوية متعاونة مع التحديدات السياقية ستنتج التركيب الأساسي المقبول نحويا ودلاليا".(33)

إن المتكلم في أية لغة كانت لا يمكن أن يستغني عن استقامة التركيب وسلامة المعنى، ذلك أن هذا الأمر مبثوث في كل لغات العالم ومنذ البدايات الأولى للتقعيد النحوي، ومن ثم وجدنا سيبويه ينحو بفكره نحو وضع نظام واصف للغة العربية يراعي فيه التركيب والمعنى معا.

فالتحليل للتراكيب المنتقاة مبني على التقابل بين المقبول واللامقبول وبين الأصل في الكلام العربي وما خالفه وخرج عنه ووصفه بالمحال. فالمقابلة بين الاستقامة والإحالة توحي لنا بواقعين لغويين هما: واقع لغوي نموذج وهو ما جاء في كتب النحو وحظ عليه النحاة وعلماء اللغة، وواقع لغوي ثان ما يدور بين بعض ألسنة الناس البعيدين عن اللغة وما وضع النحو والاهتمام بارتقائه إلا تفسير لهذا الواقع الثاني الذي كاد يعصف باللغة العربية.

إن المقابلة بين التراكيب الآتية يضع بين أيدينا منهجا وصفيا وظيفيا هاما فإذا وضعنا مثلا: ج1 بمقابل ج3 فإننا نحصل على ما أسلفنا ذكره: الصدق والكذب: وتكون ج2 بمقابل ج4 على تركيبين خاطئين لمتكلم جاهل بضوابط اللغة وقوانينها. ويكون التركيب(5) خارقا لكل حدود اللغة من مخالفة الواقع والأحداث، ليدخل في باب الكلام المحال.

وبذلك تكون نسبة المتكلمين النموذجيين 5/1 انطلاقا من عدد التراكيب الصحيحة التي عرضها سيبويه.

يقودنا هذا التحليل إلى ما جاء به تشومسكي حول الجمل المقبولة والجمل الأصولية؛ فأما الجمل المقبولة عنده هي تلك الجمل الملائمة لمعرفتنا بالعالم المحيط بنا، والخبرة الثقافية أو الاجتماعية. وأما الأصولية فإنها ترتبط بالكفاية اللغوية لمستعملي اللغة.

وإذا أعدنا تصنيف جمل سيبويه وفق ضوابط التوليد والتحويل فإننا نحكم عليها بمايلي:

1. الجمل المقبولة والأصولية هي:
   - أتيتك أمس.
2. الجمل المقبولة وغير الأصولية وهي:
   - قد زيدا رأيت.
3. الجمل غير المقبولة ولكنها أصولية وهي:
   - حملت البحر وشربت ماء البحر.
4. الجمل غير المقبولة واللاأصولية وهي:
   - أتيتك غدا.
   - سوف اشرب ماء البحر أمس.

لقد أدرك سيبويه واقع لغته وتبين ضوابطها الشكلية والدلالية، واهتدى إلى وظائفها المتنوعة، ووضع يده على كل ما يرتقي بها من منهج وفكر فجاء كتابه خلاصة فكر أمة استخلص فيه كل التجارب السابقة لمتكلمين نموذجيين وبين بعض الزلات التي يمكن أن يقع فيها متكلم ما في زمن ما ومكان ما.

فالوصف والدقة والشمول خصائص منهجية ميزت رسالته في أبعادها الثلاثة: المعجمية والتركيبية والدلالية.

وارتبط في الرسالة أيضا أولها بآخرها، وكان الإسناد الذي لا يغيب عن كل الأبواب السبعة مع ملاحظة القيم الأخلاقية في الباب الأخير الذي ضم التعليق والدلالة المنطقية واللفظية.

الهوامش:

[1] مصطلح أطلقه الزجاجي في إيضاحه ص 41، وقد وصفه ابن جني بالخطبة، ينظر: الخاطريات ص 23.

[2] الكتاب، ج1، ص 12.

[3] المصف عاشور، في نظرية العامل النحوي وبنية الجملة العربية (مقال) ،ص 40.

[4] المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 29.

[5] دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة تحليلية نقدية، ص 79.

[6] الكتاب، ج1، ص 13.

[7] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 124.

[8] سر صناعة الإعراب، ج2، ص 488.

[9] الكتاب، ج1، ص 23.

[10] شرح الكتاب، ج2، ص 59.

[11] دليلة مزوز، المنحنى الوظيفي في رسالة سيبويه (مقال) مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، العدد 30، 2010م، ص 228.

[12] الكتاب، ج1، ص 24.

[13] المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص 362.

[14] دليلة مزوز، التركيب المتعدي، أنماطه، دلالته وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام على بن أبي طالب، والتوزيع، قسنطينة، ص 136.

[15] عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ، ص 133–134.

[16] الكتاب، ج1، ص 34.

[17] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، ج1، ص 161.

[18] صالح الكشو، خمسة دروس في فقه اللغة العربية ، ص 28.

[19] ينظر: شرح الكافية في النحو ، ج1، ص 17.

[20] الكتاب، ج1، ص 367.

[21] كتاب الجمل في النحو، ص 47.

[22] الكتاب، ج2، ص 310.

[23] المصدر نفسه، ج1، ص 297.

[24] ينظر: المجريطي القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، ، ص 121.

[25] الكتاب، ج1، ص 298.

[26] دليلة مزوز، التركيب المتعدي، أنماطه، دلالته، وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام علي – رضي الله عنه، ص 145.

[27] المقّرب، ج1، ص 153.

[28] الكتاب: ج2، ص 126.

[29] يقول سيبويه: "فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بد من الآخر في الابتداء"، الكتاب، ج1، ص 23.

[30] الكتاب: ج1، ص 24.

[31] الكتاب، ج1، ص 42.

[32] دليلة مزوز، المنحى الوظيفي في رسالة سيبويه (مقال) ص 232.

[33] مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 68.

قائمة المصـــادر والمراجـــع:

- ابن جني (أبو الفتح عثمان ت :392هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، 1985م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الزجاجي ط5، 1416هـ،1995م.
- دليلة مزوز، التركيب المتعدي، أنماطه، دلالاته، وتطبيقاته في نهج البلاغة للإمام علي رضي الله عنه، نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ط1، 2012م.

- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت:337هـ)
الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا.
- أبو سعيد السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت: 368هـ)
شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م.
- سيبويه (أب بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت: 175هـ)
الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1988م.
- صالح الكشو، خمسة دروس في فقه اللغة العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000م.
- عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، ط2،1999م.
- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأندلسي ت 669هـ) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد 1980م.
- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق ،ط1، 1987م.
- المجريطي القرطبي (أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي ت:401هـ)
- شرح عيون سيبويه،تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، مطبعة حسان القاهرة، ط1، 1984م.
- المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ،منشورات الآداب، منوبة، تونس، 2004م.